

Distr.
GENERAL

S/1997/603
1 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة (S/1997/534)، التي تطلب تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، والرد على بعض ما ورد فيها من نقاط خاطئة ومضللة.

يجب التأكيد، أولاً، على أن السبب الأساسي للحالة المتقلقلة في جنوب لبنان هو أعمال القتل التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، ولا سيما حزب الله، التي تستعمل الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل؛ ورفض الحكومة اللبنانية نزع سلاح هذه الجماعات؛ والمساعدة والتشجيع المقدمان إلى المنظمات الإرهابية من الحكومة اللبنانية ومن الدول المعروفة بمساندتها للإرهاب الدولي. إن هذه الأعمال مخالفة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. ولا يجوز أن يشارك لبنان في الإرهاب الدولي دونما عقاب.

ولذلك، لا يأتي رد إسرائيل على الاعتداءات إلا دفاعاً عن النفس. ومن المؤسف أن لا مناص من هذا الرد لأن الحكومة اللبنانية كانت، وللأسف لا تزال، غير فعالة أو عاجزة عن الاضطلاع بواجبها الأساسي بموجب القانون الدولي والميثاق، أو غير مستعدة لتأديته، ألا وهو منع حزب الله والجماعات الإرهابية الأخرى من استخدام أراضيها كقاعدة لشن الاعتداءات على إسرائيل ومواطنيها. والواقع أن الفرصة سنحت مرارا للحكومة اللبنانية كي تمد سلطتها على كامل إقليمها وتعيد الهدوء إلى المناطق المعنية. إلا أن حكومة بيروت أظهرت عجزاً يصعب تصديقه وتفسيره، عن التصرف في هذا الشأن. ولم يعد خافياً، في حقيقة الأمر، أن الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية للإبلاغ من الحرب الأهلية الضارية التي استغرقت سنوات عديدة، والمشار إليها في رسالة القائم بالأعمال، لا يثبطها أي نشاط مزعوم تقوم به إسرائيل، وإنما يثبطها عجز هذه الحكومة وانعدام كفاءتها. وواضح أنه إذا ما أراد لبنان أن يبيل إبلالا فعلياً فلا بد له أولاً من إرساء قاعدة صلبة للسلام والهدوء.

وسترحب إسرائيل، من جانبها، بأي تغيير يمنع لبنان بموجبه استخدام أراضيها بصورة غير شرعية لشن اعتداءات إرهابية غير مستفزة، ويضع بذلك حداً للحالة الراهنة التي تشهد شن اعتداءات على إسرائيل وعلى سلامتها الإقليمية. ولولا الأعمال الإرهابية العاتية غير المستفزة المنطلقة من لبنان لكان الهدوء والأمان يخيمان على الحدود مع إسرائيل.

إن مواقف لبنان وسياساته هي العقبة الأولى التي تمنع قوة الأمم المتحدة المؤقتة من تأدية دورها لأن هذه المواقف والسياسات تسمح بتسلل الإرهابيين المسلحين في منطقة عمليات القوة وعبرها، مما يضع على كاهل القوة مهمة شبه مستحيلة هي معالجة وضع لم تُنشأ لمعالجته ولم تمنح ولاية لذلك.

يضاف إلى ذلك أن رفض حكومة لبنان المتكرر العودة إلى طاولة الاجتماع للتفاوض على معاهدة سلام ينفي نفيًا قاطعًا الادعاء الوارد في رسالتها بأنها ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط. فعملية السلام هذه تركز، كما هو مبين في الدعوة التي وجهها راعيا مؤتمر مدريد، على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وحدهما. أما الوثائق الأخرى التي أشار إليها القائم بالأعمال فإنها لا تشكل بأي صورة من الصور أساسًا للمفاوضات في مؤتمر مدريد وعملية السلام المنبثقة عنه. وإذا كانت الحكومة اللبنانية راغبة حقًا في تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية فعليها أن تمنع الأنشطة المعادية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية شبه المستقلة المدججة بالسلاح الموجودة على أراضيها وأن تستأنف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وفقا للصلاحيات الفعلية لعملية السلام. وهذا أمر اقترحه إسرائيل مرارا في الماضي ولكن من غير طائل.

وأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديفيد بيلغ

السفير

القائم بالأعمال المؤقت
